

Distr.: General
8 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

ساموا الأمريكية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - لمحة عامة
٤	ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٧	ثالثا - الميزانية
٧	رابعا - الظروف الاقتصادية
٧	ألف - لمحة عامة
٨	باء - الزراعة ومصائد الأسماك
٨	جيم - السياحة
٩	دال - الاتصالات والنقل
٩	هاء - المياه وشبكة الصرف الصحي، والمرافق العامة
١٠	خامسا - الأحوال الاجتماعية
١٠	ألف - لمحة عامة



- ١٠ العمل والهجرة - باء
- ١١ التعليم - جيم
- ١٢ الصحة العامة. - دال
- ١٣ الجريمة والنظام القضائي - هاء
- ١٣ حماية البيئة والتأهب للكوارث - سادسا
- ١٤ العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين - سابعا
- ١٥ مركز الإقليم في المستقبل - ثامنا
- ١٥ موقف حكومة الإقليم - ألف
- ١٥ موقف الدولة القائمة بالإدارة - باء
- ١٦ الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة - جيم

أولا - ملحة عامة

١ - ساموا الأمريكية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وزارة داخليتها، التي لديها ممثل في أراضي ساموا^(١). ويقع الإقليم في جنوب المحيط الهادئ على بعد ٣٧٠٠ كيلومتر تقريباً إلى الجنوب الغربي من هاواي و ٤٣٥٠ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من أستراليا. ويتألف من سبع جزر هي تحديداً: توتويلا، وأونو، وأوفو، وألوسيجا، وتاو (وتُعرف باسم جزر مانوا)، وسوايتز، وروز (وهما جزيرتان مرجانيتان)، إضافة إلى عدة جزر أصغر حجماً. وتبلغ المساحة الإجمالية لأرض الإقليم قرابة ٢٠٠ كيلومتر مربع، تغطي الأحراج الكثيفة نسبة ٧٠ في المائة منها تقريباً. وأكبر هذه الجزر جزيرة توتويلا حيث تقع العاصمة باغوباغو، وهي أيضاً أعمق ميناء في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وتشكل هذه الجزيرة ٧٠ في المائة من المساحة الإجمالية لأراضي الإقليم وتؤوي قرابة ١٠٠ في المائة من السكان.

٢ - ووفقاً لمصدر فيدرالي، قدر عدد سكان ساموا الأمريكية في تموز/يوليه ٢٠٠٩ بـ ٦٥ ٦٢٨ شخصاً يبلغ متوسط عمرهم ٢٣,١ سنة تقريباً، وقدرت نسبة الذكور إلى الإناث بـ ١,٠٢ ذكر لكل أنثى. وكان ٤٠ في المائة تقريباً من سكان ساموا تحت سن الخامسة عشر. وشكل سكان المناطق الحضرية حوالي ٩٢ في المائة من مجموع السكان، وقدر صافي معدل الهجرة بنسبة سلبية تناهز ٥,٤ في المائة لكل ألف نسمة. ويعيش قرابة ٩١ ٠٠٠ من أهالي ساموا الأمريكية خارج الإقليم في ولايتي ألاسكا وهاواي التابعتين للولايات المتحدة وفي الجزء القاري من الولايات المتحدة.

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر منشورة، بما فيها مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) يحدد الأمر الوزاري ٢٦٥٧ المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٥١، والأمر الوزاري ٣٠٠٩، بصيغته المعدلة، المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، نطاق وطابع سلطة حكومة ساموا الأمريكية وأسلوب ممارسة هذه السلطة؛ ويمكن الاطلاع عليهما في المكتبة الإلكترونية للسياسات الداخلية، وزارة داخلية الولايات المتحدة (<http://elips.doi.gov/elips/release/3421.htm>).

٣ - ومن حيث الأصل العرقي، ينتمي نحو ٩٠ في المائة من سكان ساموا إلى فئة السامويين/البولينيزيين. ويعتق ٨٠ في المائة من السكان المذاهب البروتستانتية المستقلة، بينما ينتمي ٢٠ في المائة منهم تقريباً إلى كنيسة الروم الكاثوليك. ومعظم سكان ساموا الأمريكية يتكلمون اللغتين البولينيزية الأصلية والإنكليزية.

ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٤ - يسود الاعتقاد بأن شعوباً مهاجرة إلى منطقة المحيط الهادئ من جنوب شرقي آسيا استوطنت أرخبيل ساموا قبل حوالي ثلاثة آلاف سنة. وكان الهولنديون أول الأوروبيين الذين اكتشفوا هذه الجزر في عام ١٧٢٢. وجاء بعض المستوطنين إلى هذه الجزر في أوائل القرن التاسع عشر، تبعهم أصحاب الإرساليات التبشيرية في عام ١٨٣٠. وبحلول أواخر القرن التاسع عشر، أفضى الصراع الداخلي فيما بين رؤساء القبائل والتراعات فيما بين القوى الاستعمارية، وهي ألمانيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، إلى فترة من عدم الاستقرار. وترجع سندات التنازل للولايات المتحدة عن هذه الجزر إلى أوائل القرن العشرين وقد تم قبولها رسمياً عن طريق قانون صدر عن الكونغرس في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٢٩. وعملاً بذلك القانون، مُنح مواطنو ساموا الأمريكية مركز الرعايا الأمريكيين. وقد نص القانون على تشكيل حكومة لساموا الأمريكية ذات سلطات مدنية وقضائية وعسكرية تناط كلها بشخص يُعينه رئيس الولايات المتحدة. وحيث إن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة يعود إلى أسباب عسكرية بالدرجة الأولى، فقد وضع هذا الإقليم تحت ولاية بحرية الولايات المتحدة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٥١، انتقلت المسؤولية الإدارية عن الإقليم إلى وزارة الداخلية بموجب الأمر التنفيذي ١٠٢٦٤ الصادر عن رئيس الولايات المتحدة.

٥ - وساموا الأمريكية بموجب قوانين الولايات المتحدة إقليم "لا يندرج" ضمن الولايات المتحدة و "لا يخضع" لنظامها، ولا تسري جميع أحكام دستور الولايات المتحدة فيه. والمقيمون في جزر ساموا الأمريكية ليسوا من مواطني الولايات المتحدة بل هم من رعايا الولايات المتحدة الذين يجوز لهم دخولها بحرية والعمل أو الإقامة في أي مكان يختارونه. والأطفال المولودون في الإقليم لأبوين أجنبيين يصبحون من مواطني البلد الأصلي للأب أو الأم، لا من رعايا الولايات المتحدة. ولا يحق لسكان ساموا الأمريكية التصويت في الانتخابات العامة للولايات المتحدة، لكن يجوز لهم المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأولية وفي الاجتماعات الحزبية لاختيار مرشحين.

٦ - وفي عام ١٩٦٧ جرى تنقيح دستور ساموا الأمريكية الذي كان قد اعتمد في عام ١٩٦٠، ثم أدخلت عليه تعديلات في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٧. ولا يجوز إدخال أي تعديلات أو تغييرات على دستور ساموا الأمريكية (بالصيغة التي أقرها وزير الداخلية) إلا عن طريق قانون صادر عن كونغرس الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٨، أجري استفتاء على تنقيح أحد جوانب الدستور ولم يتم إذ جاءت نسبة من رفضه أكبر بقليل من نسبة من قبله.

٧ - وينص دستور الإقليم على وجود فرع تنفيذي وفرع تشريعي منفصلين وهيئة قضائية مستقلة. ويتألف الفرع التنفيذي من الحاكم ونائب الحاكم اللذين ينتخبان لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام للبالغين. ويحق لجميع السامويين الأمريكيين الذين تجاوزوا سن الثامنة عشرة المشاركة في التصويت. ويضطلع الحاكم بمسؤولية تنفيذ قوانين ساموا الأمريكية وقوانين الولايات المتحدة ويمتلك حق النقض (الفيتو) فيما يتعلق بالتشريعات التي يقرها مجلس "الفونو"، وهو المجلس التشريعي لساموا الأمريكية.

٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعيد انتخاب الحاكم توغولولا ت. أ. تولافانو ونائبه فاوا ايولاسي أ. سونيا. وستنتهي مدة ولايتهما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهو الموعد المقرر لإجراء الانتخابات المقبلة. وكما ذكر في التقرير السابق، ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ احتجز مكتب التحقيقات الاتحادي للولايات المتحدة نائب الحاكم سونيا وأطلق سراحه فيما بعد، في قضية تتعلق بعقود خاصة بوزارة التعليم في الإقليم. وكما جاء أيضاً في تقارير سابقة، فريثما تحسم القضية قانوناً، يواصل السيد سونيا عمله كنائب للحاكم، وقد دفع هو بأنه "غير مذنب" أمام محكمة فيدرالية بواشنطن العاصمة.

٩ - والفونو هيئة تشريعية تتألف من مجلسين، هما مجلس الشيوخ الذي يتكون من ١٨ عضواً يختارهم ١٤ مجلساً قلوباً، ومجلس النواب الذي يتكون من ٢١ نائباً، يتم انتخاب ٢٠ منهم عن طريق التصويت الشعبي، ويُعيّن واحد بصفته مندوباً عن جزر سوايتز لا يحق له التصويت. ويحق "للماتاي" وحده، وهو الزعيم التقليدي للعشائر أو "أيغا"، أن يصبح عضواً في مجلس الشيوخ. ومدة عضوية الشيوخ هي أربع سنوات، أما عضوية النواب فهي سنتان. ويحق للفونو سن قوانين تتعلق بجميع الشؤون المحلية، شريطة ألا تتعارض مع قوانين الولايات المتحدة المعمول بها في الإقليم أو مع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها.

١٠ - ومنذ عام ١٩٨١، تنتخب ساموا الأمريكية عن طريق التصويت المباشر مندوباً لها في مجلس النواب في الولايات المتحدة يشغل هذا المنصب لمدة سنتين. ويحق لهذا المندوب التصويت داخل اللجان وفي مناقشات المجلس وليس عند التصويت على الموافقة النهائية. وفي

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعيد انتخاب المندوب إيني ف. هـ. فاليومافايغا عضوا بالكونغرس للمرة الحادية عشرة على التوالي لولاية مدتها سنتان.

١١ - ويتكون النظام القضائي من المحكمة العليا، التي تتألف من رئيس القضاة وقضاة معاونين يعينهم وزير داخلية الولايات المتحدة، ومحاكم المقاطعات المحلية ومحاكم القرى التي يعمل بها قضاة يعينهم الحاكم. وتتألف المحكمة العليا من محكمة استئناف ومحكمة ابتدائية ومحكمة للأراضي والعقارات، ومحكمة للأسرة، ومحكمة لقضايا المخدرات والكحول. وتتمتع المحكمة العليا بولاية قضائية اتحادية محدودة بالنسبة إلى بعض القضايا. أما المسائل الأخرى المتعلقة بالقانون الاتحادي والتي تنشأ في ساموا الأمريكية فيتم التقاضي بشأنها في المحاكم المحلية بالولايات المتحدة، وبخاصة المحاكم الاتحادية في هاواي وواشنطن العاصمة. وحيث إن ساموا الأمريكية ليست جزءاً من مقاطعة أو دائرة قضائية اتحادية تابعة للولايات المتحدة، لا توجد أحكام قانونية تنص على استئناف قرارات المحكمة العليا أمام محكمة تابعة لمقاطعة اتحادية. وقد خلص مكتب المساءلة الحكومية الاتحادي التابع للولايات المتحدة، في تقريره المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إلى وجود "قدر من عدم اليقين القانوني" بشأن القدرة الحالية للقضاة الاتحادين على إصدار أوامر بتفتيش الممتلكات في ساموا الأمريكية لأنها تقع خارج نطاق المحاكم القضائية الاتحادية. وتتطابق قوانين ساموا الأمريكية في نصوصها مع قوانين الولايات المتحدة ("نسخة طبق الأصل")، حيث يستعاض عن جميع الإشارات إلى الولايات المتحدة الواردة في هذه القوانين بإشارات إلى ساموا الأمريكية.

١٢ - وحسبما ورد في تقارير سابقة، فقد أنشئت، في عام ٢٠٠٦ اللجنة المعنية بدراسة المركز السياسي في المستقبل بموجب القانون العام ٢٩-٦ للإقليم، الذي عدل بالقانون العام ٢٩-٢٤ والقانون العام ٢٩-٢٥. ورُفِع تقرير اللجنة النهائي الذي كُتِب باللغة الإنكليزية ولغة الساموا إلى الحاكم ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب ورئيس المحكمة العليا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أتيحت نسخ من التقرير النهائي لاطلاع الجمهور، عبر طرق شتى منها موقع حكومة الإقليم على شبكة الإنترنت (<http://www.americansamoa.gov>). وعلى شعب ساموا الأمريكية أن يتخذ القرار النهائي بشأن مركز الإقليم. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية بشأن ذلك التقرير في ورقة العمل الخاصة بساموا الأمريكية المقدمة إلى اللجنة في عام ٢٠٠٨ (A/AC.109/2008/3).

١٣ - وحسبما ورد في تقارير سابقة، قال حاكم الإقليم في الخطاب الافتتاحي الذي أدلى به في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بعد إعادة انتخابه، إن السنوات الأربع المقبلة ستكون باللغة الأهمية في مجال الحكم. وكان لدى الإقليم تقرير ومجموعة توصيات اللجنة المعنية

بدراسة المركز السياسي في المستقبل، اللذان كانا سيعرضان على مؤتمر دستوري. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، نفذ الحاكم في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ الأمر التنفيذي رقم: ٤-٢٠٠٩ الذي أنشأ مكتباً لاستعراض الدستور. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقّع الحاكم القانون العام ٣٠-٣١ الذي نص على ميزانية المؤتمر الدستوري لساموا الأمريكية. ومن المقرر الآن أن يعقد المؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠١٠^(٢).

ثالثاً - الميزانية

١٤ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت ميزانية حكومة الإقليم للسنة المالية ٢٠١٠، التي بدأت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قرابة ٣٣٥,٩ مليون دولار، كما اعتمدها مجلس الفونو. وتتألف إيرادات حكومة ساموا الأمريكية من الدعم الاتحادي (٦٠ في المائة تقريباً) والإيرادات المحلية (٤٠ في المائة تقريباً).

رابعاً - الظروف الاقتصادية

ألف - ملحة عامة

١٥ - وفقاً لخطاب الحاكم عن حالة الإقليم الذي ألقاه في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كانت سنة ٢٠٠٩ سنةً محفوفةً بالتحديات بالنسبة إلى ساموا الأمريكية، خاصةً في ما يتعلق بزيادة الحد الأدنى للأجور بتكليف من الكونغرس، وإقفال مصنع ساموا للتعليب الذي شكل دعامة أساسية للاقتصاد في الإقليم خلال السنوات الخمسين الماضية، وإنهاء الوظائف التي كان يوفرها والتي فاق عددها ٢٠٠٠ وظيفة. فقد كان هذا المصنع ومصنع تعليب آخر لا يزال يعمل حتى الآن يستخدمان ٨٠ في المائة تقريباً من العمالة في القطاع الخاص كله. ولم تبدأ الآثار الكاملة المترتبة على إقفال معمل ساموا للتعليب بالظهور بعد على اقتصاد الإقليم. وفي الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، فاقت الإيرادات النفقات بمبلغ ١,٥ مليون دولار. وعلى المدى القصير على الأقل، قابل الخسائر المتوقعة الناتجة عن إقفال مصنع ساموا للتعليب نشاط اقتصادي آخر يرجع في معظمه إلى ضخ دولارات الولايات المتحدة الأمريكية نتيجةً للمساعدة التي تلت كارثة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

١٦ - وأفاد الحاكم بأن شركة معالجة سمك التونة وتعليبه المتبقية في ساموا الأمريكية أعربت عن عدم تأكدها من الحفاظ على قدرتها على المنافسة في حال واصلت عملها في ساموا الأمريكية. وقد وقع سكان ساموا الأمريكية التماساً لإلغاء الحد الأدنى الاتحادي

(٢) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٠.

للأجور المطلوب تطبيقه، وسلم الحاكم الالتماس إلى البيت الأبيض في تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويحث الحاكم حالياً بفعالية عن مستثمرين لشراء وتشغيل مصنعي معالجة سمك التونة وتعليبه المهجورين، ويعمل مندوب ساموا الأمريكية في كونغرس الولايات المتحدة على صياغة تشريع يهدف إلى إعادة إحياء عمليات معالجة سمك التونة وتعليبه في ساموا الأمريكية. ويتضمن مشروع قانون تحفيز الاقتصاد الذي وقعه رئيس الولايات المتحدة مؤخراً بنداً يلزم "مكتب مساءلة الحكومة" إجراء دراسات تتناول موضوع زيادة الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية. وسيحل موعد تقديم التقرير الأول في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

١٧ - وتعد الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لساموا الأمريكية، تليها نيوزيلندا وأستراليا وفيجي، وكذلك إندونيسيا والهند. وحسبما ورد في تقارير سابقة، تستورد ساموا الأمريكية نحو ٩٠ في المائة من السلع والمنتجات، بما في ذلك المنتجات الغذائية والنفطية، وقطع غيار الآلات، ومواد البناء، والمنسوجات، والملابس.

باء - الزراعة ومصائد الأسماك

١٨ - وفقاً لما ورد في تقارير سابقة، فإن ٩٠ في المائة تقريباً من مجموع المزارع في الإقليم تعمل على أساس زراعة الكفاف، ولا تزال آفاق التنمية الزراعية محدودة بسبب قلة مساحات الأراضي المنبسطة الصالحة للزراعة. وفي الوقت نفسه، يستفيد المزارعون في ساموا الأمريكية من المساعدات التي تقدمها "دائرة حفظ الموارد الطبيعية" التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة وبرنامجها لحوافز تحسين نوعية البيئة.

١٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بحث وزير شؤون الحكم المحلي في ساموا الأمريكية اقتراحاً باستئناف أنظمة الاستغلال الزراعي في القرى للمساعدة في كفاية توفير ما يكفي من السلع الأساسية والخضروات المحلية التي من شأنها المساعدة في توفير مصادر دخل بديلة.

٢٠ - ويتضمن الجزء السابق معلومات عن حالة صناعة صيد الأسماك.

جيم - السياحة

٢١ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يشمل ما يقارب ٧ في المائة من الاقتصاد نشاط قطاع السياحة المحدود وعددًا قليلاً من الأعمال التجارية التي تباع منتجاتها للسوق المحلية حصراً. ووفقاً لما جاء في وسائل الإعلام، فقد وصل في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ أكثر من ١٧ ٥٠٠ مسافر إلى الإقليم وأربع سفن سياحية حملت على متنها ٩ ٥٠٠ شخص إضافيين من الركاب والأطعم.

٢٢ - ونقلت أيضاً وسائل الإعلام المحلية أن إحدى شركات الولايات المتحدة المتخصصة في تطوير المنتجعات والتي لديها مشاريع في كافة أنحاء العالم فازت بعقد إعداد "خطة رئيسية سياحية لساموا الأمريكية". وجاء تمويل العقد الذي يفوق ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية للولايات المتحدة. وستحدد الخطة الرئيسية مدى الاستفادة الاقتصادية لإقامة منتجع سياحي في ساموا الأمريكية.

دال - الاتصالات والنقل

٢٣ - وفي ساموا الأمريكية قرابة ١٨٠ كيلومترا من الطرق الممهدة العامة والأساسية و ٢٣٥ كيلومترا من الطرق الفرعية للقرى. وقد وافقت شعبة المساعدة الفيدرالية في هاواي التابعة لإدارة الاتحادية للطرق الرئيسية تخصيص مبلغ ٤٩,٣ مليون دولار من صناديق الإغاثة في حالات الطوارئ لطرق الإقليم التي تضررت إثر الهزة الأرضية وأمواج تسونامي في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٤ - ويعد ميناء باغو باغو صالحا في جميع حالات الطقس وذا غاطس عميق، ويشكل أحد أفضل موانئ المياه العميقة الطبيعية في جنوب المحيط الهادئ، وله أهمية استراتيجية في المنطقة. ويبلغ طول الحوض الرئيسي فيه ١ ٠٠٠ قدم، ويتسع لسفن يصل غاطسها إلى ٣٢ قدما. ويوفر ميناء باغو باغو مجموعة كاملة من المعدات والمرافق، وفيه مرفق لإصلاح السفن به سكة حديدية بحرية حمولتها ٣ ٠٠٠ طن.

٢٥ - وفي الإقليم أربعة مطارات تقع في جزر توتويلا، وأوفو، وأولوسيغا، وتاو. وتمتلك حكومة الإقليم مطار باغو باغو الدولي وتديره. ويستخدم المطار الرئيسي للإقليم بشكل منتظم عدد من شركات الطيران التي تربط ساموا الأمريكية بهاواي والبر الرئيسي للولايات المتحدة وبلدان أخرى في جنوب المحيط الهادئ. وداخل الإقليم، تقوم شركة طيران إنتر آيلاند (Inter-Island Airways) برحلات منتظمة إلى جزر أوفو، وأولوسيغا، وتاو.

٢٦ - ووفقاً لوسائل الإعلام المحلية، لدى الإقليم ثلاث محطات على موجات التضمين الترددي (FM) وثلاث على موجات تضمين السعة (AM) يستخدمها ٥٧ ٠٠٠ جهاز راديو تقريباً. وتبث إحدى محطات التلفزيون التي تملكها الحكومة أكثر من ثلاث قنوات لما يقارب ١٤ ٠٠٠ جهاز تلفزيون. وتوفر هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية لساموا الأمريكية، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، إمكانية استخدام شبكة الإنترنت.

هاء - المياه وشبكة الصرف الصحي، والمرافق العامة

٢٧ - توفر هيئة الطاقة في ساموا الأمريكية التي تملكها الحكومة الخدمات المتعلقة بالمياه، والمياه المستعملة، والنفايات الصلبة، والكهرباء للعملاء في خمس من الجزر السبع. كما توفر الهيئة مياه الشرب لنحو ٩٠ في المائة من الإقليم من الآبار، بينما يحصل الجزء الباقي على مياه الشرب من شبكات القرى النائية. وتستفيد الهيئة من منحة مقدمة من وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة تبلغ قيمتها ١,٤ مليون دولار، وذلك في عملها منذ عام ٢٠٠٨ على ربط القرى النائية، فاغاليي ومالوتا وفاغامالو، هي الأخرى، بشبكة المياه العامة.

٢٨ - ونقلًا عن تقارير وردت في وسائل الإعلام، أعلن الحاكم عام ٢٠٠٩ إمكانية حصول زيادات إضافية في تكاليف النقل البحري والوقود والكهرباء بسبب إقفال أحد مصنعي التعليب.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لحة عامة

٢٩ - يقوم أسلوب الحياة في ساموا، المعروف باسم "فاء ساموا"، على مفهوم الاحترام المتبادل والمشاركة فيما بين "الأيعا" أو العشائر، التي يتميز كل منها بولاء مشترك لأحد زعماء العشائر "ماتاي". ويؤثر أسلوب معيشة السامويين في كل جانب من جوانب النسيج الاجتماعي - الاقتصادي للإقليم. ويُعد النظام المجتمعي التقليدي السائد في ساموا الأمريكية مساهماً في الحفاظ على التماسك الاجتماعي للإقليم وفي تعزيز الرفاه الاقتصادي.

٣٠ - وحسبما ورد في تقارير سابقة، فمنذ عام ٢٠٠٨ والهيئة التشريعية للإقليم تعمل من أجل زيادة تعزيز استخدام لغة ساموا في التدريس في المدارس العامة، بالتبادل مع اللغة الإنكليزية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، وذكر أن وزارة التعليم المحلي لساموا الأمريكية تتلقى ٦١٨ ٠٠٠ دولار لقاء برنامج تعليم لغة ساموا من صفوف الحضنة حتى الصف الثاني عشر.

باء - العمل والهجرة

٣١ - في بداية عام ٢٠٠٩، نقلت وسائل الإعلام المحلية أن حكومة الإقليم كانت تتوقع احتمال زوال ٢ ٠٠٠ وظيفة تقريباً في مجال التعليب، بالإضافة إلى وظائف ذات صلة بها في القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، دعت غرفة التجارة القطاعين العام والخاص إلى العمل على وضع خطة عاجلة للتنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فوفقاً لخطاب الحاكم عام

٢٠١٠، أنشئت في إطار المنحة العاجلة الوطنية ١٤٥١ وظيفة مؤقتة تحت ظروف الكوارث وفرت العمل في ٤٨ من الوكالات الحكومية والوكالات التي لا تتوخى الربح. ولدى استفاد مساعدات المنحة العاجلة الوطنية، سيتابع تمويل تطوير القوة العاملة هذه. ويعمل أكثر من ٩٠٠ شخص اليوم من خلال المساعدة التي توفرها "المنحة العاجلة الوطنية". وأملت حكومة الإقليم في التمكن من استخدام الأشخاص المتبقين من مجموع الأفراد الذين تقدموا بطلبات عمل وعددهم ١٤٥١ فرداً.

٣٢ - وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، وقّع رئيس الولايات المتحدة قراراً بقانون، يقضي برفع الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية بمقدار ٥٠ سنتاً لكافة فئات النشاط (القانون العام ١١٠-٢٨) بزيادة تلقائية أو بدرجات تصاعدية، بمقدار ٥٠ سنتاً لكل ساعة سنوياً حتى عام ٢٠١٤. وعام ٢٠٠٨، كانت أجور موظفي الحكومة تبلغ ٣,٩١ دولاراً في الساعة؛ و ٤,٢٦ دولاراً في قطاع الصيد؛ و ٥,٠٩ دولاراً في قطاع الشحن والنقل؛ و ٤,١٠ دولاراً في قطاع تجارة التجزئة والجملة والتخزين؛ و ٤,٤٨ دولاراً في قطاع خدمات السياحة والسفر.

٣٣ - وكما ورد في تقارير سابقة، أصدرت وزارة العمل في الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ تقريراً أشار إلى أن الزيادات التلقائية تضر باقتصاد الإقليم. وبعد ذلك، كلف كونغرس الولايات المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ "مكتب مساءلة الحكومة" بتقديم تقرير عن الآثار المترتبة على زيادات الأجور الدنيا في الماضي والمستقبل.

٣٤ - ولدى ساموا الأمريكية قوانين هجرة خاصة بها، وتفرض شروطاً على دخول الأجانب إلى إقليمها تختلف عن الشروط المطبقة على دخولهم إلى الولايات المتحدة. وكما ورد في تقارير سابقة، بدأ نفاذ قانون جديد للهجرة في ساموا الأمريكية عام ٢٠٠٣، يُعطي المدعي العام بدلاً من مجلس تعيينه الحكومة، السلطة الكاملة لتقرير الأهلية. وأتاح هذا التغيير لكثيرين ممن أقاموا في الإقليم لفترة زمنية طويلة الحصول على مركز "الإقامة الدائمة". ويشير تقرير صادر عن وزارة التجارة إلى أن عدد المهاجرين الوافدين إلى الإقليم بلغ ٣٨ ٠٠٠ مهاجر تقريباً عام ٢٠٠٨، من مجموع السكان البالغ عددهم ما يتراوح بين ٦٤ ٨٠٠ و ٦٩ ٠٠٠ شخص بحسب مصدر المعلومة.

جيم - التعليم

٣٥ - التعليم في ساموا الأمريكية إلزامي من سن السادسة إلى سن الثامنة عشرة. ويستند النظام التعليمي إلى حد كبير إلى نظام الولايات المتحدة. ووفقاً لوزارة التعليم في ساموا الأمريكية، يتضمن الإقليم ٢٤ مركز تعليم لمرحلة الطفولة المبكرة، و ٢٣ مدرسة ابتدائية،

و ٦ مدارس ثانوية. وتقدم الوزارة الخدمات إلى أكثر من ١٥٠ ١٤ تلميذاً ابتداءً من الحضانة وحتى الصف الثاني عشر وفي التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وفي التربية لذوي الاحتياجات الخاصة.

٣٦ - وبالإستناد إلى تقارير وسائط الإعلام، بلغ عدد المناطق التربوية في عام ٢٠٠٩ خمس مناطق، ركزت كل واحدة على مدرسة ثانوية وعلى مدارس ابتدائية أو مدارس لمراحل دنيا يلتحق تلاميذها بعد إتمامها بالمدارس الثانوية. وكما ورد في تقارير سابقة، فقد كان لدى الوزارة في عام ٢٠٠٨ ما مجموعه ٤٧٢ مدرسا في التعليم الابتدائي و ١٩١ مدرسا في التعليم الثانوي و ١٨ مدرسا في التعليم المهني و ٢٠٢ مدرس في التربية الخاصة و ١١٨ مدرسا في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي ساموا الأمريكية تبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ٩٧ في المائة تقريبا.

٣٧ - وتقدم الكلية المتوسطة في ساموا الأمريكية دورات دراسية مدتها سنتان للحصول على درجات علمية في الآداب والعلوم، وبرامج للحصول على شهادات الكفاءة في المهارات المهنية والأعمال الكتابية، والأعمال التجارية، والتمريض.

دال - الصحة العامة

٣٨ - وفقاً لما جاء في خطاب الحاكم عام ٢٠١٠، أنشأت حكومة الإقليم عام ٢٠٠٩ مراكز للصحة المجتمعية في قريتي ليون وأموي. وتتضمن الخدمات التي تقدمها هذه المراكز الجديدة الرعاية الأولية وقبل الولادة، وعيادات لرعاية الأطفال، وتنظيم الأسرة، وصحة الفم، والتثقيف الغذائي، والصحة السلوكية، وخدمات النساء والرضع والأطفال. وتبلغ قيمة التمويل المشترك لهذه المراكز الجديدة ١,٣ مليون دولار. كما تلقى مركز تافونا لصحة الأسرة ١,٢ مليون دولار لتمويل مشاريع البناء الأساسية ورواتب الموظفين وشراء التجهيزات للقيام بمهام جديدة ولتلبية الطلب المرتفع على الخدمات.

٣٩ - ووفقاً لوكالة المخبرات المركزية، قُدر معدل العمر المتوقع للفرد في الإقليم في عام ٢٠٠٩ بحوالي ٧٣,٧٢ عاماً، ٧٠,٨ عاماً للذكور و ٧٦,٨٢ عاماً للإناث. وقدر معدل المواليد السنوي لكل ١٠٠٠ نسمة بحوالي ٢٣,٣١ طفلاً ومعدل الوفيات السنوية بحوالي ٤,١ أشخاص لكل ١٠٠٠ نسمة أيضاً. كما قُدر معدل الخصوبة بحوالي ٣,٢٩ أطفال لكل امرأة.

٤٠ - ويوجد بالمستشفى العام الرئيسي شبه المستقل في الإقليم ١٥٠ سريراً ويعمل به ٢٥ طبيباً. وتتوفر الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان والخدمات الصيدلانية في الإقليم على مدار الساعة. وأنشئت مستوصفات في تاو وأوفو تقدم الخدمات لجزر مانوا. وفي عام ٢٠٠٩، توقفت مستشفيات في هونولولو عن استقبال الإحالات الطبية من مستشفى ليندون بيتز جونسون في ساموا الأمريكية إلى أن سدد الدين البالغ نصف مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٤١ - وقد ساهمت حملة الوقاية من حمى الضنك والقضاء عليها التي أطلقتها حكومة الإقليم في احتواء تفشي الحمى عام ٢٠٠٩ التي بدأت بالانتشار السنة السابقة. ونقلًا عن تقارير وردت في وسائل الإعلام، خصصت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة لمحاربة إنفلونزا H1N1 مبلغ ٨٠ ٠٠٠ دولار تقريباً لساموا الأمريكية كمنح لعام ٢٠٠٩ تضمنت ٥٠ ٠٠٠ دولار تقريباً للاستجابة للحالات الطارئة التي تمس الصحة العامة و ٣٠ ٠٠٠ دولار لأجل تأهب المستشفيات.

هاء - الجريمة والنظام القضائي

٤٢ - يزيد الانتهاك الجنسي للقاصرين سنة بعد أخرى في الإقليم، علماً أن معظم الحالات تقع داخل الأسر^(٣). ونقلًا عن تقارير وردت في وسائل الإعلام، أعلن الحاكم في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ إنشاء الفريق العامل المعني بقانون التبليغ بتسجيل مرتكبي الجرائم الجنسية لضمان التقيد بشروط القانون وتوفير المشورة والمدخلات للتخطيط الاستراتيجي لنظام تسجيل مرتكبي الجرائم الجنسية في ساموا الأمريكية ولتطويره وتنفيذه. ومن المتوقع أن يقوم مكتب الاستخبارات الجنائية الإقليمية والدولية وإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات المنشأ حديثاً بتسهيل التعاون في هذا المجال مع منظمة رؤساء الشرطة في جنوب المحيط الهادئ ووزارة العدل في الولايات المتحدة.

٤٣ - ويمكن الحصول على معلومات إضافية عن التطورات الأخيرة في المجال القضائي بالاطلاع على ورقة العمل A/AC.109/2009/4.

سادس - حماية البيئة والتأهب للكوارث

٤٤ - تتمثل مهمة وكالة حماية البيئة لساموا الأمريكية التي تمولها وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة في حماية الصحة البشرية وصون البيئة الطبيعية: الهواء والمياه والأرض.

(٣) أتلانتيك فري بريس، ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٤٥ - ووفقاً لنشرة صحفية أصدرها مكتب عضو الكونغرس، تعهدت وزارة الطاقة في الولايات المتحدة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بتقديم مبلغ ٢٨,٨ مليون دولار إلى ساموا الأمريكية للمساعدة في إنشاء اقتصاد يقوم على استخدام الطاقة النظيفة من خلال القانون الأمريكي للإنعاش وإعادة الاستثمار لعام ٢٠٠٩ (قانون الإنعاش) لإفادة المجالات التالية: الحماية من الطقس البارد والعاصف، وبرنامج الطاقة في الدولة، والمنح الإجمالية لفعالية الطاقة على مستوى المجتمع. ونقلت وسائل الإعلام المحلية أن ساموا الأمريكية أقامت علاقة مع شركة خاصة تقدم حلولاً للطاقة، ومع برنامج مركز الأعمال التجارية في جامعة هاواي في المحيط الهادئ، لأجل الحصول على الطاقة البديلة، والطاقة المتجددة، والممارسات المستدامة والتكنولوجيات غير الضارة بالبيئة وذلك بهدف الحد من الاعتماد على الوقود الكربوني.

٤٦ - ووفقاً لخطاب الحاكم عام ٢٠١٠، فقد واصلت حكومة الإقليم عام ٢٠٠٩ جهودها من أجل الحد من الملوثات من مصدر غير ثابت عبر برنامج الالتزام بشروط تربية الخنازير وبرنامج لوب كيوب (Lube Cube) لتجميع نفايات الزيوت. ومن خلال برنامج الالتزام بشروط تربية الخنازير، نجحت في تخفيض عدد حظائر الخنازير غير الشرعية بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً. ونتيجة لذلك فإن ساموا الأمريكية محمية أكثر من داء اللولبيات، ومن ازدياد المواد الغذائية الضارة التي سجل النيتروجين فيها كمية إضافية زادت عن ٤٠.٠٠٠ رطل وسجل الفوسفور فيها كمية إضافية زادت عن ١٧.٠٠٠ رطل.

٤٧ - ومن خلال برنامج تجميع نفايات الزيوت، يسعى الإقليم إلى منع نفايات الزيوت الضارة من النفاذ إلى الموارد المائية في الإقليم. وفي عام ٢٠٠٩، ازدادت عمليات تجميع نفايات الزيوت بنسبة ١٥ في المائة وسجل رقم قياسي بلغ ١٧٠٠ غالون من نفايات الزيوت التي جمعت وأزيلت من الإقليم للتخلص منها بالشكل الملائم.

٤٨ - وفي ما يتعلق بالتأهب للكوارث، خصصت وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة مبلغ ١,٨٥ مليون دولار من المنح الاتحادية لساموا الأمريكية. ونقلاً عن تقارير وردت في وسائل الإعلام، خصّص لساموا الأمريكية أكثر من مليون دولار من التمويل الجديد للوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ التابعة لوزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة. وكان الهدف من تقديم المنحة المساعدة على منع الإرهاب، والحد من الغش، وتحسين قراءة وثائق الهوية ودقتها.

سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٩ - ساموا الأمريكية عضو منتسب منذ عام ١٩٨٨ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتسري عليها اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية. وينتمي الإقليم إلى عدة هيئات إقليمية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، منها منظمة الصحة العالمية، التي ينضوي

الإقليم في إطارها ضمن "المكتب الإقليمي لغربي المحيط الهادئ" و "المركز الإقليمي لغربي المحيط الهادئ" لتعزيز التخطيط البيئي والدراسات التطبيقية".

٥٠ - وساموا الأمريكية عضو في عدة منظمات إقليمية، منها لجنة جنوب المحيط الهادئ، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، ومؤسسة المحيط الهادئ لتنمية صناعة سمك التونة، ورابطة جزر المحيط الهادئ، ومكتب منطقة آسيا وجنوب المحيط الهادئ لتعليم الكبار، ورابطة وكالات السفر بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، ومجلس الفنون بمنطقة المحيط الهادئ. وتنتمي ساموا الأمريكية أيضا إلى منظمات في الولايات المتحدة مثل المؤتمر الوطني للحكام ومؤتمر حكام الولايات الغربية. ووقعت حكومة ساموا الأمريكية مذكري تفاهم مع حكومي ساموا وتونغا بشأن التعاون الاقتصادي المتبادل، وأوفدت بعثات تجارية إلى عدد من البلدان في منطقة المحيط الهادئ.

٥١ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، طلبت ساموا الأمريكية إلى جانب أقاليم أخرى تابعة للولايات المتحدة أن يسمح لها بمزيد من التفاعل وأن تصبح من المراقبين في منتديات سياسية إقليمية في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي على غرار منتدى جزر المحيط الهادئ وأمانة المجتمع الكاريبي.

ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٢ - يوضح القسم الثاني من ورقة العمل هذه التطورات الأخيرة في ساموا الأمريكية في ما يتعلق بمركزها السياسي مستقبلاً.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٣ - حدد مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة المكلف بالشؤون التشريعية، في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى عضو الكونغرس فاليومافايغا، موقف حكومة الولايات المتحدة المتعلق بمركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة، وهو موقف اعتبر ساريا في عام ٢٠٠٩ أيضا. وذكر مساعد وزيرة الخارجية في رسالته أن مركز هذه المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية مسألة داخلية تمم الولايات المتحدة ولا تدخل في نطاق مسؤولية اللجنة الخاصة. وأضاف أيضا في رسالته أن اللجنة الخاصة ليس لها صلاحية تغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم، بأي وجه من الوجوه، وليس من اختصاصها إدخال الولايات المتحدة في مفاوضات بشأن مركز الأقاليم. وجاء في الرسالة أيضا أن الحكومة الاتحادية، في إطار

تنفيذ التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة البيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بظروف الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، قد قدمت في الوقت نفسه إلى اللجنة الخاصة بيانات سنوية مستكملة عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، تعبيراً عن تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، ولتصويب أي أخطاء في المعلومات يمكن أن تكون اللجنة الخاصة قد تلقتها من مصادر أخرى.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٤ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرارين ١٠٤/٦٤ ألف وباء، استناداً إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/64/23) وإلى نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار فيه لاحقاً (اللجنة الرابعة) (A/64/413). ويتعلق الجزء الأول من القرار ١٠٤/٦٤ بآء بسلاموا الأمريكية. وبموجب فقرات المنطوق في هذا الجزء، ترحب الجمعية العامة بعمل حكومة الإقليم ومجلسه التشريعي فيما يتعلق بتوصيات اللجنة المعنية بدراسة المركز السياسي في المستقبل استعداداً لعقد مؤتمر دستوري خلال عام ٢٠٠٩ يتناول القضايا المتصلة بمركز ساموا الأمريكية في المستقبل، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم، عند الطلب، بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق باعتزامه عقد مؤتمر دستوري خلال عام ٢٠٠٩. وتؤكد الجمعية أهمية الدعوة التي سبق أن وجهها حاكم ساموا الأمريكية إلى اللجنة الخاصة لإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك. وتطلب إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك. وتطلب الجمعية إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق ببرنامج التوعية العامة الذي أوصت بوضعه اللجنة المعنية بدراسة المركز السياسي في المستقبل في تقريرها لعام ٢٠٠٧، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم. وترحب الجمعية بالجهود التي بذلتها حكومة الإقليم لتناول المسائل المتصلة بالعمالة وتكاليف المعيشة في مختلف القطاعات الاقتصادية.